

الأستاذة: مصطفى عايدة

أستاذة محاضرة قسم أ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة لونيبي علي البلدية 02

المدن الجديدة آلية جديدة لتنظيم التوسع الحضري وتوجيهه

تعد المدينة البيئة الحضرية التي يعيش فيها الإنسان، حيث تعتبر مركزا حضاريا ونقطة التقاء كل الثقافات وكل متطلبات العيش من مرافق عمومية وخدمات اجتماعية، إن مسألة المدن الجديدة ليست أمرا يخص الجزائر وحدها بل هناك بلدان عديدة لجأت إلى هذا الحل مثل بريطانيا، ألمانيا، روسيا.

ترتبط سياسة المدينة في الجزائر ارتباطا وثيقا ومباشرا بالتوسع العمراني ومشكلة تهيئة الإقليم، وتعد الإستراتيجية الجديدة إجابة عن الفوضى العمرانية الحالية واختيارا بديلا ووطنيا للحد من الفوضى الراهنة وقطبا لتنظيم التوسع العمراني وتوجيهه وإلا فستنتشر جراء هذا التوسع العمراني تجمعات سكنية عديدة تنبت بصورة عفوية وتغزو الأراضي الزراعية كما تعد أداة لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى والساحل والانتشار نحو الهضاب العليا كخيار استشاري، وعلى العموم فهي تكفل تحكما جماعيا أفضل في النمو العمراني وإعادة التوازن للبنية العمرانية الحالية.

The city is the urban environment in which man lives, where is the cultural center and meeting point for all cultures and all living requirements of public facilities and social services, the issue of new cities is not something for Algeria alone, but there are many countries have resorted to this solution .such as Britain, Germany, Russia

And linked to the city's policy in Algeria closely and directly urbanization and the problem of the creation of the region, and is a new strategic answer to the current urban choice alternative and nationally to reduce the current chaos and a pole to regulate urban expansion and guidelines; however the result of this urbanization several residential communities sprout spontaneously and invade agricultural land as It is a tool to achieve the pressure on big cities and the coast and spread towards the high plateaus consultant as an option, and on the whole they are collectively ensure better control in urban growth and rebalancing the current Urban Structure

مقدمة:

تعاين المدن الجزائرية اليوم من عدة اختلالات و في مختلف المجالات العمرانية الاجتماعية الاقتصادية وغيرها حيث أن عدم التوزيع العادل للموارد والثروات وفرص الاستثمار في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية من الشمال إلى الجنوب وزاد من هجرة السكان وهذا ما أدى إلى خلق فوضى في المدن الجزائرية وانتشار العمران الفوضوي نتيجة الحاجة إلى العقار.

إن تنمية الإقليم مرتبط أو مشروط بإعادة ترتيبه، من أجل إعادة التوازن والتناسق مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الرهانات الديموغرافية، السوسولوجية، الاقتصادية والبيئية. وأيضاً عن طريق إنشاء شبكة عمرانية من المدن الجديدة قادرة على الإجابة على متطلبات واحتياجات الجزائر.

لمواجهة هذه التحديات شرعت الجزائر بإعادة ترتيب أبعادها الإستراتيجية عن طريق إرساء منظومة تشريعية حديثة تهدف إلى إحداث تنمية متوازنة للإقليم ومستدعمة للمدن، من خلال إصدار قانون رقم 01-20⁽¹⁾ الخاص بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، ثم البحث عن آليات تجسيدها على أرض الواقع، بحيث تتماشى مع المبادئ والتوجهات العالمية الحديثة من خلال القانون رقم 02-08⁽²⁾ المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة، وكذا صدور القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06⁽³⁾، الذي يندرج في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها. هذا بالإضافة إلى استحداث مخططات للمدن جديدة ، و دعم الجوانب المؤسسية، وكذا تنوع الاعتمادات المالية الخاصة بتسيير المدن.

فهل يمكن لهذه المنظومة التشريعية تجسيد أهداف الإستراتيجية الوطنية في مجال تخطيط المدن بإيجاد حلول مستدامة للتحديات المستقبلية بالنظر للإمكانيات المتوفرة ؟

المبحث الأول: حتمية تبني سياسة المدن الجديدة

تتربع الجزائر على مساحة 2.4 مليون كيلومتر مربع، مما يجعلها أكبر بلدان إفريقيا، تبلغ واجهتها الساحلية 1600 كلم، تؤهلها لأن تكون أهم بلدان البحر الأبيض المتوسط، كما تحتوي على ثلاثة أقاليم متباينة (الساحل، الهضاب العليا، الصحراء)، هذه الأقاليم الثلاث تبدو متناقضة من حيث التضاريس والشروط المناخية، إلا أن التعمير العشوائي والمركز ضاعف من هذا التباين⁽⁴⁾، مما جعل الإقليم يواجه فوارق جهوية حادة، يحمل في ترتيبه وتكوينه فوارق متعددة، وهي مخلفات الماضي وأيضاً فشل السياسات المتبعة من طرف الدولة، ولذا يجب تطوير إمكانياتنا فيما يتعلق بتهيئة الإقليم ومن بينها المدن الجديدة.

ومن أهم القرارات أو الخطوات الموصى بها في هذا المجال هو إنشاء المدن الجديدة من أجل تصحيح الاختلالات الموجودة في شغل الإقليم، وأيضاً الاستجابة للاحتياجات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف المدينة والمدينة الجديدة

يختلف تعريف المدينة باختلاف الخبراء والمتخصصين، حيث يراها الجغرافي على أنها تجمع بين أشياء متعددة ومتباينة من حيث الموقع والحجم والهندسة المعمارية والتنظيم الداخلي وفي الدور الذي تؤديه إقليمياً ووطنياً.

وتعرف المدينة أحياناً بطرق إحصائية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر كل مكان فيه 2500 نسمة فأكثر فهو مدينة. لهذا تعتبر المدينة موضوع انشغالات للعديد من المجالات والأنظمة، كما تعتبر موضوع دراسة من طرف العديد من المختصين: كالمهندسين المعماريين، القانونيين، الاقتصاديين، الجغرافيين وغيرهم من المختصين⁽⁵⁾.

الفرع الأول: تعريف المدينة:

أصبحت المدينة موضوع اهتمام العديد من المختصين في مجالات عديدة، التي حاولت إيجاد تعريف شامل للمدينة من أجل الوصول إلى الحلول المفروضة عليها، وبالرغم من أن مفهوم المدينة غامض نوعا ما ولم يتمكن من الوصول إلى تعريف واضح، إلا أنه قبل كل عملية تدخل يجب معرفة أولا المفهوم النظري والتطبيقي لما يسمى بالمدينة.

أولا: التعريف اللغوي

لغويا المدينة تعني المصر الجامع، جمع مدائن حين يقال مدّن فلان أي تمدّن وعاش عيشة المدن وقد تدل المدينة على الحضارة واتساع العمران، ويرجع لفظ المدينة كأصل لغوي إلى الفعل "دان" وهو يعني أن يدين الفرد للمكان الذي يقيم فيه ويعمره، ويعرف "ابن منظور" المدينة بأنها الحصن الذي يبنى في أصطمة من الأرض والأصطمة معظم الشيء وتماه⁽⁶⁾.

ثانيا: التعريف الفقهي:

اختلف المختصون في تعريفهم للمدينة، حيث يعتبرها المهندسون فضاء منظما يحتوي على "تركيبة عمرانية"، تعني طريقة تنظيم أطراف المدينة فيما بينهم، أما علماء التاريخ فينظرون إليها من جانب تطور المجتمعات الإنسانية ومعدل التحضر⁽⁷⁾.

أ. تعريف الفقيه وارث: عرف الفقيه ورث المدينة على أنها: المركز الذي تنتشر فيه تأشيرات الحياة الحضرية إلى أقصى الجهات من الأرض، ومنها ينفذ القانون المطبق على جميع الناس⁽⁸⁾.

ب. تعريف الفقيه بارك: ذهب الفقيه بارك إلى اعتبار المدينة مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر، وصورها على أنها منطقة ثقافية لما أنماطاً ثقافية خاصة بها، فالمدينة في نظره كيان طبيعي يخضع لقوانين خاصة، ولأنها كذلك فإنه من

الصعب تجاوز هذه القوانين لإجراء أية تعديلات في بنائها الفيزيقي أو نظامها الأخلاقي وعلى هذا الأساس فإن المدينة تمثل وحدة على درجة عالية من التنظيم حيث المكان ووفقا لقوانينها الخاصة⁽⁹⁾.

ثالثا: التعريف التشريعي:

أ. تعريف المدينة طبقا للقانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:

يهدف هذا القانون إلى تحديد التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة ومن بين ما يهدف إليه أيضا إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى، وقد تطرقت المادة 03 منه إلى تعريف كل من:

1. الحاضرة الكبرى: هي التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل 300000 نسمة ولها قابلية لتطوير وظائف دولية، زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية.

2. المساحة الحضرية: الإقليم الذي يجب أخذه بعين الاعتبار بهدف التحكم في تنمية حاضرة كبرى وتنظيمها.

3. المدينة الكبرى: تجمع حضري يشمل على الأقل 100000 نسمة.

والملاحظ على هذا القانون اقتصره على تقديم تعريفات لبعض أصناف المدن التي كانت موضوع مجموعة من المخططات المتعلقة بتهيئة الإقليم، أي أن التطرق لهذه الأصناف لم يأت في إطار وضع مفهوم للمدينة بل في إطار تحديد المصطلحات المستعملة في هذا القانون⁽¹⁰⁾.

ب. في ظل القانون رقم 06/06، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة:

عرف هذا القانون المدينة بطريقة إحصائية تعتمد على تحديد السكان طبقاً لكل نوع كما نصت المادة 04 منه على أن المدينة المتوسطة هي تجمع حضري يشمل ما بين 50000 و 100000 نسمة، أما إذا كان التجمع الحضري يشمل ما بين 20000 و 50000 نسمة، فإن ذلك يمثل مدينة صغيرة.

الفرع الثاني: تعريف المدن الجديدة:

لقد استخدمت عدة تعريفات متعددة لوصف المجتمعات العمرانية الجديدة مثل: les villes nouvelles, new city, newtown، وغيرها ويستعمل تعبير المدن الجديدة في تعريف العديد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها من ناحية الأهداف والوظيفة والحجم⁽¹¹⁾.

أولاً: التعريف الفقهي:

أ. تعريف إلكينز: هي المدينة التي توفر لكل سكانها باختلاف مستوياتهم كافة احتياجاتهم حتى لا يسكنها فئة محددة فقط، كما تتوفر بها كافة الخدمات بالقرب من المناطق السكنية كالخدمات مثلاً. ومع ذلك فقد أهمل إلكينز في تعريفه للمدينة الجديدة جوانب حيوية مثل العوامل الاقتصادية التي تقوم عليها المدينة، فلم يشر إلى أهمية وجود قاعدة اقتصادية تقوم عليها المدينة أو تقوم باستغلال الأيدي العاملة وتوظيف السكان، كما أنه لم يشر إلى مقومات المدينة من توافر البنية الأساسية والتخطيط الجيد للمدينة، كما لم يتعرض لأهمية النواحي البيئية في المدينة⁽¹²⁾.

ب. تعريف سكوت: هي المدينة التي تبنى في موقع خالي من التركيز الحضري، وهو موقع بكر لم يكن به أي استقرار من قبل، مما يتيح لمخططيها تقديم كافة المخططات لإنجاحها، كما تتميز المدينة بالاتساع الكافي لجعلها كياناً اقتصادياً. أغفل سكوت المدن التي تنشأ على أطراف المدن الكبرى كما ركز على الاتساع أو توافر المساحة، إلا أنه لم يشر إلى عوامل الاستقلال الاقتصادي الأخرى مثل تنوع الأنشطة وتوافر البنية الأساسية وعوامل الإنتاج اللازمة⁽¹³⁾.

ثانيا: التعريف التشريعي:

أ . طبقا للقانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة أليم وتنميته المستدامة:

عرف هذا القانون المدينة الجديدة بأنها تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة.

ب . طبقا للقانون رقم 08/02 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

عرفت المادة 03 منه المدن الجديدة بأنها كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري لما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز.

ج . طبقا القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، عرفت المادة 03 المدينة الجديدة بأنها تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

من خلال ما سبق فإن المدينة الجديدة مشروع ذو أهمية وطنية وليس محلية بالنظر إلى:

أولاً: مدى سعة المدينة الجديدة العمرانية والمعمارية وينبغي ألا ننسى أن الأمر يتعلق بإطار التهيئة ويشمل آلاف الهكتارات.

ثانيا: مدى مهمتها الاقتصادية والتكنولوجية كالحظيرة المعلوماتية والمدينة العلمية "سيدي عبد الله".

ثالثا: طابعها الاستراتيجي أو الرمزي وذلك حال بوغزول المدينة الجديدة.

وطموحا ذا بعد وطني في إقليم محدد، وهذا خلاصة الأمر، أن المدينة الجديدة تعني وجهة سياسية تنتهجها الدولة الطابع الوطني والبعد الامتيازي يقتضيان عددا معينا ومحصورا من المدن الجديدة التي يزمع إنشاؤها والذي لا يتجاوز عددا معينا، لهذا تعتبر المدن الجديدة مشروعا ذو أهمية وطنية وكل عملية إنشاء لمدينة جديدة تعد مشروعا ذو أهمية وطنية بمفهوم التشريع المعمول به وإنشاؤها يعد استجابة لإجراء وطني فهي تحدث بموجب مرسوم وبعد استشارة الجماعات المحلية إقليميا.

المطلب الثاني: أهمية إنشاء المدن الجديدة:

تشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز ، وعلى هذا الأساس فإن سياسة المدن الجديدة انبثقت عن السياسة العامة التي سطرتها الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى المجال الحضري، وتضمنت سياسة الدولة في هذا المجال القيام بإدراج البعد التنموي في مجال تهيئة الإقليم والتعمير ، إعادة الانتشار الديمغرافي وتقليصه من منطقة التل من خلال الهضاب العليا، التحكم في العمران عن طريق الحد من تعمير الساحل من خلال سياسة المدن الجديدة.

الفرع الأول: من الناحية الاجتماعية:

يعد العامل السكاني مهما حيث يؤخذ بعين الاعتبار، وتطرح إحصائيات السكان في العالم واقعا مخيفا، لأن هذه الزيادة تترجم إلى مطالب واحتياجات في كافة القطاعات، والمشكل هو أن المدينة أصبحت أكثر كثافة سكانية من ذي قبل وتسبب هذه الزيادة مشاكل عديدة⁽¹⁴⁾، لذا تهدف سياسة المدينة إلى تحقيق تطلعات المواطنين في المجال الاجتماعي ويتم ذلك عن طريق:

- مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء والانحرافات كالفقر والبطالة وهذا بتحسين الظروف الاجتماعية للمواطن داخل مدينته ومحاربة الفقر وكل ما ينجر عنه، وكذا محاربة الآفات الاجتماعية التي تفتك بمصير والإطار المعيشي للسكان.

- توفير الخدمة العمومية وضمانها وتعميمها خاصة الأساسية منها والمتمثلة في المرافق الصحية والتربوية والتكوينية، وكذا السياحة والميادين الثقافية والرياضية والترفيهية التي من شأنها القضاء على الآفات والمشاكل الاجتماعية.

- المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتها وهذا بخلق نوع من الجدية والاهتمام الواسع بالنظافة العمومية وخلق سياسة واضحة وفعالة في مجال تسيير النفايات وكيفية التعامل معها، التي قد تؤدي بدورها إلى المساس بالصحة العمومية التي تعتبر أحد المهام الرئيسية للبلدية. وبالتالي فهي تهدف إلى تخفيف الضغط على المدن القائمة، كما أنها تعتبر الوسيلة الفعالة التي يلجأ إليها المخططون لمحاولة إيجاد حل ديموغرافي لمشكلة المدن الكبرى⁽¹⁵⁾.

الفرع الثاني: من الناحية الاقتصادية:

تتمثل أهمية إنشاء المدن الجديدة من الناحية الاقتصادية على وجه الخصوص في ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة بجعلها منطقة ذات أبعاد اقتصادية راقية وفعالة لخدمة الصالح العام وتحسين ظروف المدينة من الجانب الاقتصادي حتى ترقى إلى مصاف المدن الكبرى الصناعية، عن طريق ترقية التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال. أي تفعيل المدينة كقطب نمو، حيث أن تحقيق التنمية المحلية دون تفعيل المدينة كقطب للنمو يعد خللاً، لأن المدينة هي قطب للنمو أصلاً على اعتبار الترابط القائم بين النمو الاقتصادي والتصنيع من جهة والتحضر من جهة أخرى⁽¹⁶⁾.

تتمثل الدوافع الأخرى في إنشاء المدن الجديدة في⁽¹⁷⁾:

- التوزيع العالمي للنشاط الاقتصادي الذي أصبح يشكل الدينامكية التي تعيد تشكيل المدن في العالم النامي، فالنشاط الاقتصادي له دوره في إعادة توزيع السكان والموارد في محاولة للوصول إلى التوزيع الأمثل للسكان والموارد (في بريطانيا مثلاً، كان الجيل الثاني من المدن الجديدة يعتمد على الدافع الاقتصادي كدافع رئيسي للنشأة والنمو).

- إيجاد قاعدة اقتصادية أو نشاط اقتصادي أساسي تقوم عليه المدينة مما يؤدي إلى خلق مجتمع جديد يعتمد على النشاط الاقتصادي بالمدينة، ومن ثم المساهمة في حل مشكلة البطالة بتقديم فرص عمل مختلفة وزيادة متوسط دخل المواطنين ،

فوجود النشاط الاقتصادي بالمدينة سيؤدي إلى خلق العديد من الوظائف مما يعني تشغيل الشباب ومختلف الفئات الأخرى.

الفرع الثالث: من الناحية البيئية:

إن من أهم دوافع إنشاء المدن الجديدة إيجاد بيئة حضرية صحية توفر لسكانها مؤشرات الأمن الصحي، حيث يعد هذا الدافع أحد العوامل الكامنة وراء إنشاء المدن الجديدة في كثير من دول العالم سعياً منها إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومع التطورات الدولية في مجال تهيئة الإقليم تبنت الجزائر فكرة التنمية المستدامة وهو مصطلح حديث النشأة عرف على أنه استجابة لحاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في الوفاء بحاجياتها وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها تحسين المستوى المعيشي للسكان وذلك بالتأكيد على العلاقات بين نشاط السكان وحماية البيئة ، وكذا محاولة السيطرة على المشاكل البيئية وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانيات وأولويات المجتمع وعدم الإخلال بالتوازن البيئي، عن طريق تنظيم النمو الديمغرافي لأن النمو السريع يحدث ضغطاً على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات لتوفير الخدمات، الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والتعامل معها على أنها محدودة حتى لا يتم استنزافها وبالتالي حماية التنمية المستدامة بصفتها إطاراً متكاملًا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف وهذا من خلال⁽¹⁸⁾:

. المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية وهذا بالمحافظة على عناصر هذه البيئة.

. الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية من أجل الحفاظ على هذه الموارد والثروات الطبيعية بتسيير

عقلاني وراشد في استغلالها بالمحافظة عليها للأجيال القادمة.

. إقامة مدن صديقة للبيئة كعلاج لمشكلات التلوث الخائقة بالمدن الكبرى.

المبحث الثاني: أصناف المدن الجديدة ووظائفها

ينص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على إمكانية إنشاء المدن الجديدة ويحدد وظائفها وموقعها وكل مدينة جديدة يجب أن يتم إنشاؤها بالتزامن مع تنظيم وتنمية المنشآت القاعدية الكبرى والمرافق الجماعية ذات المنفعة الوطنية المقررة في المخططات القطاعية المنبثقة عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وطبقا لنص المادة 04 من القانون رقم 02/08، فإنه لا يمكن إنشاء المدن الجديدة إلا في الهضاب العليا والجنوب، غير أنه وبصفة استثنائية وتخفيفا للضغط على المدن الجديدة الكبرى: وهران، الجزائر، قسنطينة، عنابة، يمكن إنشاء مدن جديدة في المناطق الشمالية.

المطلب الأول: المدن الجديدة للامتياز

تعتبر هذه المدن وفق تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁹⁾ مدن المستوى الأول، وتشمل مدن الطوق الأول والثاني هدفها التحكم في التوسع الحضري، وكذا توجيه النمو العمراني لمدينة الجزائر على المدى القريب وجعل مدينة الجزائر موقعا دوليا وهذا يتطلب إعادة تهيئة المجالات الفرعية لمساحة المدن الكبرى بواسطة برنامج أعمال وتدابير من شأنها أن تنشئ حزاما من المدن الجديدة، يقع بين المدينة الكبرى ومدن الطوق الثاني، كما يتطلب تطوير مدن الطوق الثاني عن طريق الرفع من مستوى شبكتها العمرانية الحضرية والريفية بكيفية تبعث على استقرار السكان المحليين ويزيد من جاذبيتها.

الفرع الأول: مدن الطوق الأول:

تعرف أيضا بالمدن التابعة، وهي تجمعات واقعة في نطاق تأثير العاصمة، تتبع المدينة الأم اقتصاديا لوقوعها ضمن نطاق نفوذها، وغالبا ما تكون في موقع خال بعبارة أخرى هي المدن التي يتم إنجازه في مناطق غير مركزة عمرانيا، وذلك بجمع العديد من الأحياء والمناطق المجاورة للمدينة الكبيرة، وتوطن عليها المدن الجديدة والهدف منها هو امتصاص النمو الحضري للحد من البناء الفوضوي⁽²⁰⁾.

تقام هذه المدن حول المساحة المحيطة بمدينة الجزائر (ولاية الجزائر، تيبازة، بومرداس والبلدية).

. مدينة العفرون، مهام زراعية وصناعية (ولاية البلدية، 100 هكتار – 125000 نسمة)

. مدينة بوينان⁽²¹⁾: رياضية وترفيهية (ولاية البلدية، 350 هكتار – 45.000 نسمة)

. مدينة الناصرية: صناعية، (ولاية بومرداس، 700 هكتار – 56000 نسمة)

. مدينة المعاملة (سيدي عبدالله)⁽²²⁾: علمية طبية، (ولاية تيبازة، 800 هكتار – 100000 نسمة).

الفرع الثاني: مدن الطوق الثاني:

إن هذا الطوق الذي يعرف بمنطقة وسط الشمال خارج المدينة الكبرى، يتميز من جهته بمستوى نمو اجتماعي واقتصادي ضعيف، غير أنه يتوفر على ظروف استقبال نشاطات صناعية، شريطة القيام بمبادرات تهدف إلى استقرار السكان وتدعيم الشبكتين الحضريّة والريفية، ويشمل هذا الطوق ولايات الشلف وعين الدفلة والمدينة والبويرة وتيزي وزو.

تقرر في هذا في الطوق إنشاء المدينة الجديدة لبوغزول بموجب المرسوم التنفيذي 97/04⁽²³⁾ وتقع هذه المدينة الجديدة بين ولايتي المدية والجلفة على إقليم بلدي بوغزول وعين وسارة وتغطي حدود المدينة الجديدة لبوغزول مساحة 4650 هكتار، تشمل ما يلي:

2150 هكتار داخلية في حدود تعمير وتهيئة المدينة الجديدة،

1000 هكتار حول المساحات المهيأة التي تشكل حدود حماية المدينة الجديدة،

1000 هكتار للمنطقة الفلاحية،

500 هكتار لمنطقة الميناء الجوي.

وطبقا ، فإن المهام الرئيسية للمدينة الجديدة لبوغزول تتمثل في الثلاثي الأعلى والتكنولوجيات والبحث العلمي وكذا مهام الدعم المتعلقة بها، ويحدد البرنامج العام لها كما يأتي⁽²⁴⁾:

- فضاءات لبرنامج السكن الموجه لعدد السكان يقدر ب 400000 نسمة،
- تجهيزات جماعية (جماعية وفردية) وتربوية وجامعية واستشفائية وخاصة بالصحة وثقافية ورياضية ودينية والمصالح الإدارية وغيرها،
- نشاطات اقتصادية: القطاع التجاري والسياحي والصناعي،
- منشآت النقل: الطرقات والفضاءات العمومية وشبكات السكة الحديدية ومحطات النقل البري،
- تجهيزات تجارية وفندقية وخدماتية،
- مطار دولي،
- حدائق حضرية ومساحات خضراء،

- المنشآت التقنية: لا سيّما نواقل الطاقة والماء ومحطة تصفية المياه ومركز معالجة النفايات ومنشآت المواصلات السلوكية واللاسلكية،

- التجهيزات العمومية مرافقة للخدمات الحضرية والخدمات الجوية،

- فضاءات الحماية حول المدينة الجديدة التي تحدد استعمالاتها في مخطط التهيئة.

المطلب الثاني: مدن الطوقين الثالث والرابع

يهدف رهان إعادة التوازن الإقليمي الذي تضمنه المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى إيجاد تنظيما متجددا للإقليم،

يربط إعادة التشكيل الإقليمي بفضاءات متميزة لكن أكثر تكاملا وتضامنا سواء بين المكونات الكبرى للإقليم)

الساحل، التل، الهضاب العليا والجنوب) أو بين مدن بوظائف جد محددة أو بين المدن والأرياف. ويستند هذا الرهان إلى

إعادة هيكلة الساحل والتل وتنمية طوعية للهضاب العليا والجنوب وإلى ترقية نظام حضري أكثر تسلسلا وبعث علاقات

أكثر كثافة وأكثر قدرة على استقطاب عالم الريف⁽²⁵⁾.

الفرع الأول: مدن إعادة التوازن

تمتاز منطقة الهضاب العليا المسماة الطوق الثالث بتنوع ظروفها المادية والطبيعية، حيث تتوفر على مساحات زراعية كبيرة

ومناطق رعوية وشبه صحراوية، وتم اعتماد 12 موقعا للمدن الجديدة في الهضاب العليا وتتمثل المهمة الأساسية المسندة

إلى هذه المشاريع المهيكلة في نشر تطور هذه المنطقة وبالتالي ضمان التوازن في توطين السكان الحضريين في محاور التنمية

شرق وغرب وشمال وجنوب، والمدن التي تم اعتمادها هي:

. الهضاب العليا الشرقية: تقرين وبئر العاتر وبوخضرة (ولاية تبسة)

الهضاب العليا الوسطى: بوغزول (المدية والحلفة)

الهضاب العليا الغربية: العريشة ولاية تلمسان، رجام وموشر(ولاية سيدي بعلباس)، مكن بن عمار وخرف الله (ولاية سعيدة)، عين الذهب وقصر الشلالة (ولاية تيارت)

تهدف إستراتيجية إنشاء المدن الجديدة في هذا الطوق إلى تنمية طوعية للهضاب العليا: قصد تمكينها من تطوير الأنشطة والخدمات الضرورية.

الفرع الثاني: المدن الجديدة لدعم التنمية

تخص مدن الطوق الرابع الجديدة المنطقة الصحراوية التي تتميز بامتدادها الواسع ما يقارب 87 من مساحة البلاد وكذلك بظروفها الصعبة على الصعيد المادي والطبيعي وتتمثل الأهداف المسطرة في هذا الخيار:

. فك العزلة من جهة على المناطق الصحراوية بتشكيل أقطاب تتمركز حولها التنمية الجهوية والحدودية على حد سواء

. ومن جهة أخرى حل المشاكل المحلية المطروحة لتخفيف الضغط على مدينة غرداية ووادي ميزاب

. إنشاء شروط تنمية الجنوب تستجيب لخصائص الوسط الإقليمي ولحاجيات سكانه، وكذا هيكلية أقاليم الجنوب قصد

إدماجها أكثر في ديناميكيات تنمية الأقاليم

والمواقع التي اختيرت هي:

. وادي بليل (الأغواط) التي تتركز وظيفتها الاقتصادية على المحروقات

. المنصورة، الموقع الشمالي للمنيعة، وداي ناشو ومتليلي (ولاية غرداية)

. عين الحجاج وحاسي خنيق (عين صالح ولاية تامنغست) وظيفتها اقتصادية وتنمية فلاحية

. آراك وسيدي مولاي الحسن (عين امقل ولاية تامنغست) يتمثل طابعها الرئيسي في السياحة

. عين اكر (عين امقل) موقع سياحي ومنجمي

. لاوني، موقع منجمي يقع بين تامنغست وعين قزام

. عين قزام: موقع حدودي ملائم لتطور الخدمات والفلاحة.

كما تضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم دعم نظام حضري في شكل أرخبيل في الجنوب، ولقد تم تحديد ثلاث شبكات من المدن في شكل أرخبيل انطلاقا من هذه المعايير (التنمية الداخلية، الجاذبية، قواعد الإنتاجية أو الخدمات، الحجم، الموقع والتواصلية):

. فضاء البرمجة الإقليمية جنوب-غرب: بشار، أدرار، تندوف

. فضاء البرمجة الإقليمية جنوب - شرق: بسكرة، الوادي، غرداية، القليعة، المنيعه، ورقلة، تقرت

. فضاء البرمجة الإقليمية الجنوب الكبير: عين صالح، تامنغست، إيليزي

إن هذه الشبكات مدعوة للعمل بطريقة تشاورية مع دعم قواعدها الإنتاجية وخدماتها، وتأتي ثلاث مدن جديدة لدعم النظام الحضري للجنوب وهي:

متليلي الجديدة بجوار غرداية

. المنيعه وقد بنيت خارج الوادي للمحافظة على واحة النخيل المهددة بالتعمير ويتوقع أن تحتضن 40.000 ساكن

. المدينة الجديدة لحاسي مسعود وتندرج في سياق خاص، إنها ليست بمدينة جديدة ولدت من العدم، بل تشكل إعادة تموقع في المكان المسمى وادي المرعى بدلا من المدينة الحالية (الواقعة في منطقة مخاطر صناعية نظرا لاستخراج البترول).

خاتمة

إن النمط الحضري كتجمع سكاني في الجزائر ليس وليد الساعة بل تواجد منذ القدم بدءا بالمستوطنات الرومانية ، ثم انتعشت الشبكة العمرانية في الجزائر مع الفتوحات الإسلامية وإنشاء الكثير من المدن، وصولا إلى الاستعمار الفرنسي الذي كان بمثابة الانطلاقة الأولى لسن قوانين وتنظيمات تخص التهيئة العمرانية، حيث عرفت الجزائر في هذه المرحلة توسع عملية الاستيطان وإقامة الأحياء الأوروبية بالقرب من المدينة العربية وتدعيمها بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية، وقد عرف المجال الجزائري في هذه المرحلة تكريسا لنمط عمراني وآخر معماري يقوم على ثقافة دخيلة على المجتمع الجزائري.

أما بعد الاستقلال فإن المدن الجزائرية لم تستفد من الحضارات القديمة، حيث فرضت سياسة بناء وتطوير مدنها لكن كان هذا على حساب العراقة والأصالة التي كانت تتمتع بها من قبل، فقد حاول تجديد وبناء مدن جديدة غير مراعية للجوانب الجمالية والبيئية التي من شأنها إعطاء صورة راقية ومنظمة للمدينة، حيث عمدت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إلى بناء مجتمع يضمن رقي الإنسان والمساواة وكسر التفاوت الذي تركه الاستعمار، حيث أدى بالعديد من السكان إلى الهجرة نحو المناطق التي تتوفر بها الوسائل الضرورية للحياة مما أدى إلى تضخم المدن وواجهت الدولة عدة مشاكل في توسيع المدن من بينها الملكية العقارية.

أما فيما يتعلق بالتنظيم القانوني للمدينة الجزائرية كان بطيئا وغير مباشر، حيث كان اهتمام الدولة الجزائرية بمدنها عن طريق قوانين التهيئة والتعمير التي جاءت لخلق نوع من التنظيم والضبط في مجال البناء، إلى غاية صدور القانون رقم 08/02 المتضمن شروط إنشاء المدن الجديدة، والقانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، تطبيقا لأحكام القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الذي نص على تبني آلية جديدة في تنظيم المجال

وهي سياسة المدينة، حيث تمثل السياسة التي تباشرها السلطات العمومية لأجل معالجة الاختلالات المحلية والاجتماعية لممدن، ومن أجل هذا يضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ثلاث استراتيجيات ، لإعادة هيكلة الفضاءات الساحلية والتالية تكون قادرة على إيصال النمو الساحلي إلى مجموع الشريط التلي، تعتمد على إنشاء مدن الربط للتل لتكون بديلا لتمرکز التنمية في المدن الكبرى وحدها، ولا تهدف هذه الإستراتيجية إلى كبح تنمية الشمال، بل تسمح بالأحرى بتنمية أكثر نوعية ترتکز حول مزاياه الخاصة أكثر مما ترتکز على استغلال نقائص الهضاب العليا والجنوب. وهكذا يصبح الفضاء الساحلي والتلي إقليما بقدرات تنمية أكثر استهدافا وأفضل توزيعا، وأكثر قدرة على دفع الديناميكيات انطلاقا من مدن الربط نحو الهضاب العليا والجنوب، بدلا من امتصاصها بدون مقابل.

إن الاهتمام بالمدينة يعد من أفضل الطرق الحضارية لتحقيق التنمية وهذا من خلال تسطير برامج تنموية شاملة تضع في اعتبارها منهجاً جديداً في تسيير البلديات وإصلاح الجباية المحلية والبحث عن مصادر الاستثمار المحلي حسبما ينص عليه القانون التوجيهي للمدينة، لاسيما وأن المدن الجزائرية تتميز بشاء تاريخي وعمراني مميز إذ أن 350 مدينة جزائرية يمكنها الارتقاء إلى مصاف المدن العالمية إذ وفرت لها أدوات التنمية .

إن المدينة تحتاج اليوم إلى عناية أكثر سواء فيما تعلق بتسييرها كفضاء حيوي و معقد أو من حيث التكفل بعلاقتها الإستراتيجية بإشكالية تهيئة الإقليم و ما يرتبط به من إشكاليات فرعية كالتوزيع الديموغرافي للسكان وتخطيط اقتصاديات المستقبل هذه الحثيات تطرح على التجربة العمرانية والتعميرية في الجزائر أن تلتفت ، وبعناية ، إلى تأهيل المدن من جديد، وفق خارطة، تتوازن فيها المصالح و تتجانس التعايشات بين كل الفاعلين إن أحزمة الأحياء التلقائية التي صارت تحاصر المدن كلها تقريبا، والتمدد الأفقي والفضائي، يجب أن تخضع كلها للمعالجات التي تعتمد على الدراية العلمية والمعرفة الميدانية والطرق الحديثة والمتخصصة .

الهوامش:

1. القانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج.ر العدد 77.
2. القانون رقم 08/02 المؤرخ في 2002/05/08، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، ج.ر العدد 34.
3. القانون رقم 06/06 المؤرخ في 2006/02/20، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج.ر العدد 15.
- 4-Souad Achaibou Younsi : les villes nouvelles comme acte d'aménagement d'importance capitale pour la restructuration de la métropole, conférence « colonial and postcolonial urban planning in Africa », Institute of geography and spacial planning, university of Lisbon, 5-6 september, 2013.
- 5.Maouia Saidouni : éléments d'introduction à l'urbanisme, CASBAH édition Alger 2000.p 10.
6. محمد محمود عبد الله يوسف، أثر الامتداد الصناعي في المدن الجديدة على توطن السكان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص 28.
- 7-Ibtissem Bouraoui, croissance des petites villes Algeriennes, cas d'el harrouch, mémoire de magister, University Mentouri , faculté des sciences de la terre, de geographie et de l'aménagement du territoire, 2007, p 34.
- 8.د/حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، الطبعة السادسة، 1998، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، ص 79.
- 9 محمد محمود عبد الله يوسف، مرجع سابق، ص 27.
10. آمال حاج جاب الله: الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، منشورات دار بلقيس، الجزائر، طبعة 2014، ص 24.
11. كريمة كتاف: مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون رقم 08/02، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2013، ص 16.
12. محمد محمود عبد الله يوسف، مرجع سابق، ص 33.
13. المرجع نفسه، ص 34.
14. أحلام طواهرية: رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن التابع لمنظمة تحالف المدن في تخطيط المدن، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012، ص 55.
15. محمد محمود عبد الله يوسف، مرجع سابق، ص 71.
16. أحلام طواهرية، مرجع سابق، ص 64.

17. محمد محمود عبد الله يوسف، مرجع سابق، ص 71.
18. المادة 08 من القانون رقم 06/06، السالف الذكر.
19. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ج.ر العدد 21، المؤرخة في 1997/4/9، ص 51.
20. كريمة كتاف، مرجع سابق ، ص 47.
21. أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/04 المؤرخ في 2014/4/1، ج.ر العدد 20 وانطلقت الأشغال بها منذ سنتين.
22. أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-275، المؤرخ في 2004/9/5، ج.ر العدد 56.
23. المرسوم التنفيذي 97/04 المؤرخ في 2004/04/01، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول، ج.ر العدد 20.
24. المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 97/04، السالف الذكر.
25. القانون رقم 02/10، السالف الذكر، ص 69.